

رسائل أميركية متضاربة تترك الأردن

الملك عبدالله الثاني: ضم أجزاء في الضفة يقوض استقرار المنطقة

رسائل متضاربة توجهها هذه الولايات المتحدة صوب عمان، لاسيما في علاقة بالمساعدات المالية والعسكرية وإمكانية إيقافها، وسط حالة ارتباك في الأوساط الأردنية حيال مدى جدية واشنطن في السير قدما نحو تنفيذ الخطوة.

عمان - مسؤولون في الخارجية الأميركية مؤخرا مطالبة الأردن بضرورة تسليم الأسيرة السابقة أحلام التميمي للولايات المتحدة، ملوحيين بوقف المساعدات على عمان ومنها تلك التي تم إقرارها ضمن موازنة العام 2020.

وايدنت التميمي في إسرائيل بتفجير مطعم بالقدس في العام 2001 أدى إلى مقتل 15 شخصا بينهم مواطنان أميركيان. وجرى إطلاق سراحها في العام 2011 ضمن صفقة "شاليط" التي عقدت مع حركة حماس، لترحل بعدها إلى الأردن. وسبق أن طالبت الولايات المتحدة بتسليم التميمي بيد أن عمان عارضت الخطوة، مستندة في ذلك إلى حكم قضائي صدر عن المحكمة العليا في الأردن في عام 2017، ويقضي برفض تسليم المعتقلة السابقة لأن معاهدة تسليم المجرمين لعام 1995 التي تبنى عليها واشنطن طلبها لم تتم المصادقة عليها، كما أن التميمي سبق أن حوكت في إسرائيل.

وما فتئت الولايات المتحدة في الفترة الأخيرة توجه رسائل متضاربة نحو الأردن، حيث قال المرشح لمنصب سفير واشنطن لدى عمان هنري ويستر مؤخرا في شهادة أمام الكونغرس الأميركي "تدرس كافة الخيارات من أجل الضغط على عمان في ما يتعلق بالتميمي"، بما يشمل وقف المساعدات المالية والعسكرية.

في تناقض واضح مع تصريحات أطلقها قبل أسابيع قليلة وشدد خلالها ويستر الذي يرجح أن يتسلم مهامه قريبا في عمان على أن "الأردن حليف لا يقدر بثمن في مكافحة الإرهاب ودعم عمليات حفظ السلام" وأن "مساعدتنا العسكرية تعزز مكانة الأردن كحصن للاستقرار".

وكانت سربت معلومات في الأيام الماضية عن اعتزام الولايات المتحدة إرسال المساعدات المقررة لعمان مطلع الشهر المقبل، من أجل مساعدة المملكة على التعامل مع أزمة تفشي وباء كورونا، ومن شأن عودة الحديث عن تجميد تلك المساعدات أو وقفها أن تترك المملكة.



حالة استنفار

في الكونغرس الأميركي، معارضة بلاده للخطة الإسرائيلية، وقال إن "أي إجراء إسرائيلي أحادي لضم أراض في الضفة الغربية هو أمر مرفوض، ويقوض فرص السلام والاستقرار في المنطقة".

وتعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو بضم مستوطنات وأجزاء من الضفة الغربية بينها غور الأردن الاستراتيجي، وسيقدم اعتبارا من الأول من يوليو استراتيجيته لتنفيذ ذلك. وتهدد هذه الخطوة لتطبيق الخطه الأميركية المثيرة للجدل والتي تنص على أن تكون القدس الموحدة عاصمة إسرائيل، وعلى إقامة عاصمة للدولة الفلسطينية شرق القدس.

وحذر المسؤولون الأردنيون من خطورة عملية الضم على مستقبل العلاقة بين البلدين. وقال الملك عبدالله الثاني في مقابلة مع مجلة "دير شبيغل" الألمانية الشهر الماضي، إن الضم سيؤدي إلى "صدام كبير" مع الأردن في حين هدد رئيس وزرائه عمر الرزاز بـ"إعادة النظر" في العلاقة مع إسرائيل "بكافة أبعادها" وأكد وزير الخارجية أيمن الصفدي مرارا أن الضم "إن يمر دون رد".

على مفترق حاسم فإما سلام عادل طريقه لحل الدولتين وإما صراع طويل اليم سيكون النتيجة الحتمية لقرار الضم".

وأوضح بيان صادر عن وزارة الخارجية الأردنية أن الصفدي أكد خلال اتصال عبر تقنية الفيديو مع المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملاديفوف "أن تنفيذ إسرائيل قرار الضم يعني اختيارها الصراع بدل السلام وتتحمل هي مسؤولية انعكاساته الخطرة على العلاقات الأردنية الإسرائيلية وعلى كل مساعي تحقيق السلام الشامل".

وشدد الصفدي على أن "تنفيذ إسرائيل قرار الضم سيقتل كل فرص تحقيق السلام الشامل ما يشكل خطرا على الأمن والسلم الإقليميين والدوليين"، داعيا إلى "ضرورة تحرك المجتمع الدولي بشكل سريع وفعال لمنع الضم وإعادة إحياء آفاق تحقيق السلام العادل الذي تقبله الشعوب والذي اعتمدته كل الدول العربية خيارا إستراتيجيا".

وكان العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني أوضح الثلاثاء خلال اجتماعات عقدها تقنيا وهاتفا مع لجان وقيادات

تشمل المستوطنات وغور الأردن، ويقول محللون غربيون إن هناك نوعا من المبالغة في القول إن الأردن قادر على إدارة الرئيس دونالد ترامب على دعم للملكة بقيمة 6.4 مليار دولار على مدى خمس سنوات، لتتضاعف المساعدات السنوية من 275 مليون دولار إلى 1.3 مليار دولار.

وتكتسي المساعدات الأميركية أهمية قصوى بالنسبة للأردن في ظل الوضع الاقتصادي والمالي الصعب للمملكة الذي ازداد تعقيدا مع أزمة تفشي وباء كورونا. وأشارت التصريحات المتضاربة القادمة من العاصمة واشنطن وخاوف الأردنيين حيال إمكانية أن تنفذ الولايات المتحدة تهديدها بشأن وقف المساعدات، وهو ما انعكس في وسائل الإعلام المحلية التي ركزت اهتمامها هذه الأيام على فك شفرات وخلفيات إثارة واشنطن لقضية التميمي بعد نحو ثلاث سنوات من الصمت.

وذهبت معظم وسائل الإعلام الأردنية في ربط المسألة بالحملة المتصاعدة التي يشنها الأردن لوقف خطط إسرائيل لضم أجزاء من الضفة الغربية والتي

ويرى المحللون أن الحملة التي يقوم بها الأردن تبدو موجهة إلى الداخل الأردني أكثر منها لإسرائيل، فعمان قلقة من أن تؤدي خطوات الضم الإسرائيلية إلى تفجر الوضع داخله لاسيما في ظل احتضانه لمئات الآلاف من الفلسطينيين، وهو يريد أن يرسل رسالة بأنه قام بكل ما يتوجب للحيلولة دون ذلك.

وقال وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي الأربعاء إن "المنطقة كلها تتف



أيمن الصفدي

المنطقة على مفترق حاسم فإما سلام عادل وإما صراع طويل

حميدي في إثيوبيا لإنقاذ مفاوضات سد النهضة

القاهرة - قام الفريق أول نائب رئيس مجلس السيادة بالسودان محمد حمدان دقلو (حميدي) بزيارة مفاجئة إلى أبيس أبابا الأربعاء، هي الأولى له منذ توليه مهام منصبه، لإجراء حوارات مع رئيس الحكومة الإثيوبية أبي أحمد، لإنقاذ مفاوضات سد النهضة، التي استؤنفت الأسبوع الماضي، عبر الفيديو كونفرنس، بدعوة من الخرطوم على مستوى وزراء الري، وتواجه انسدادا فنيا.

وانفردت إثيوبيا بتغليب الأبعاد النفسية على الفنية والقانونية والسياسية في تعاملها مع أزمة سد النهضة، وحققت أبيس أبابا من وراء ذلك

مكاسب كبيرة في مواجهة مصر، ونجحت في تصدير صورة إيجابية عن مشروعاتها كمنفذ تنموي لها.

ينطوي التوظيف المعنوي على أهداف عدة، أبرزها حشر مصر في زاوية ضيقة، ومحاولة ابتزازها بورقة المظلومية التاريخية والتهديد، وقد حاولت القاهرة امتصاص هذه الحملة والتمسك بالمفاوضات.

وظهر خطاب مصري أكثر حدة مؤخرا تجاه أبيس أبابا. ويتناقض هذا الاتجاه مع أجواء التفاؤل التي شاعت مع إعلان الخرطوم مساء

أن المفاوضات حققت تقدما في الملفات الفنية المتعلقة بآمان السد، والماء الأول، والتشغيل طويل الأمد، وتبادل البيانات، والدراسات البيئية، والاتفاق على أكثر من 95 في المئة من الأمور الفنية.

وطغت الحرب الإعلامية على المفاوضات الجارية، واتهم وزير الخارجية الإثيوبي جيدو أندراجاشيو، القاهرة بعرقلة مفاوضات سد النهضة، وقال الثلاثاء "موقف مصر العنيد أصبح عقبة في المحادثات"، وانهتها بالسياسة لإحالة القضية لمجلس الأمن، وفي الوقت نفسه المشاركة في المفاوضات، لافتا إلى أن القاهرة تعمل على تشويه سمعة بلاده.

وخرجت الحوارات الإعلامية وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، من إطار التعبير عن الرأي إلى الحشد خلف القيادة السياسية الحاكمة، وضدها من جانب المعارضة، ودخلت الأزمة شق المزايدة السياسية من قبل شرائح مختلفة، وتحوّلت صفحات متخصصين إلى منتدى للشهرة والوطنية في أن واحد، ما خلق تشويشا خارج مفاوضات الفيديو كونفرانس.



جيدو أندراجاشيو

موقف مصر العنيد أصبح عقبة في المحادثات

وقال الخبير في الشؤون الأفريقية هاني رسلان، إن الصمت المصري لليوم الثالث على التوالي يبرهن على أن المفاوضات لا تسير في طريقها السليم، ومن الصعب التنبؤ بإمكانية الوصول إلى اتفاق في ظل الأجواء المحيطة بها. وأضاف لـ"العرب"، أن المحادثات تواجه عثرات قانونية بسبب رغبة إثيوبيا بعدم التزامها بما سيجري التوصل إليه من تفاهات، وتسعى لأن تكون هناك اتفاقات جزئية بعيدا عن مناقشة الأزمة من جميع جوانبها، في حين أن القاهرة تدرك أن الوصول إلى تفاهات من دون أطر قانونية ملزمة لا قيمة له، وهو جعل المواقف لا تزال متباعدة بين الطرفين.

واهتمت وسائل إعلام مصرية الأربعاء، بتقرير أعده خبراء بمعهد ماساتشوستس الدولي للتكنولوجيا،

وعادت مفردات الغلام ونقص الكهرباء والفقر وانعدام التنمية، والأحقية المطلقة في استغلال المياه التابعة من إثيوبيا، لتتقدم الخطاب الرسمي والشعبي، مع التلويح بالاستعداد لمواجهة أي حرب تشنها مصر.

وقال نائب رئيس الأركان الإثيوبي الجنرال برهانو جولا، إن بلاده ستدافع عن مصالحها حتى النهاية في سد النهضة "مصر لا تعرف أن الشعب الإثيوبي شعب بطولي لا يخاف من موت بلاده، ويعلم المصريون وبقيّة العالم جيدا كيف يمكن إدارة الحرب كلما حان وقتها".

وكتفت القاهرة من مفردات التشاؤم والتعنت والمماطلات والمناورات، واستهلاك الوقت، وعدم رغبة الحكومة الإثيوبية الدخول في مفاوضات جدية، وضرورة الحل العادل والمنصف، والتلويح بإجراءات سياسية عبر مجلس الأمن، دون إشارة إلى أي حل عسكري. بدوره أخذ موقف السودان بتغيير، ويميل نحو التشدد، وأنه شريك كامل ومباشر وأصيل، وليس وسيطا، والأكثر تضمرًا، وبدا أقرب لمصر في مسألة الاتفاق على تفاصيل الملء والإدارة، والتفاهات القانونية والمكتوبة، بعد التوصل إلى حل عادل لا يوقع ضررا على طرف.

وابتعدت المفاوضات عن نطاقها الفني، وأصبحت في مقدمة الاهتمامات العامة في الدول الثلاث، من قبل الحكومة والنخبة، والشعوب أيضا، وبدأت تنخرط فئات عدة في الأزمة، وتدلي بدلوها في الكثير من التفاصيل، حيث شعر الجميع بأنها تتعلق بمصير الدول.



هل ينجح حميدي حيث فشل الآخرون

رؤساء وزراء لبنان السابقون: لم يبق للعهد سوى «النحيب»

بيروت - أبدى رؤساء وزراء لبنان السابقون خلال اجتماع عقد مساء الثلاثاء لقا من المسار الذي يتخذه لبنان في ظل حالة التصعيد والشحن الطائفي، محملين الحكومة والعهد الوضع السائد في البلاد، لعجزهما عن اتخاذ أي خطوات إصلاحية، مشغولين بـ"البكاء" و"النحيب السياسي".

يأتي الاجتماع الذي ضم كلاً من نجيب ميقاتي، وفؤاد السنيورة، وسعد الحريري، وتمام سلام، بعد ساعات من توجه الرئيس ميشال عون بدعوة لرؤساء الأحزاب السابقين والكتل النيابية وقادة الأحزاب إلى عقد مؤتمر موسع في محاولة لتفكيك الاحتقان وإيجاد مخرج للوضع المتأزم في البلاد والذي ينحى صوب المزيد من التعقيد لاسيما مع دخول قانون قيصر حيز التنفيذ.

وقال رؤساء الحكومات السابقون في بيان عقب الاجتماع إننا "نُسّخِل على الحكومة القائمة منذ أربعة أشهر ونصف، أنها لم تُقدم على أي خطوة عملية لمباشرة الإصلاح. ومن ذلك الاستعصاء المزمن عن إجراء الإصلاحات المطلوبة في قطاع الكهرباء الذي رتب على لبنان حتى اليوم أكثر من نصف دينه العام، وفي استمرار المعايير المغفلتة من أي رقابة على الحدود اللبنانية - السورية، وفي التعيينات المتجاهلة لتواعد الكفاءة والتنافسية، ولل قانون المعني الذي اقتره مجلس النواب مؤخرا، وفي صرف النظر عن لأحة من المطالب والإصلاحات العامة العالقة".

وأضاف البيان "فيما ينتظر اللبنانيون أي ملمح جدي ببناء من العهد القوي وحكومة التكنوقراط فإن اكتشاف عجزهما عن الخروج من حالة البكاء على الأطلال والنذب السياسي، كما في استمرار التخبط وفقدان الرؤية والتبصر والإرادة اللازمة لاتخاذ القرارات الرشيدة يزداد وضوحا".

وتابع رؤساء الوزراء في بيانهم "ما يؤلم، ونحن على بعد أسابيع من الذكرى المئوية الأولى لولادة لبنان الكبير، أن الاختلالات التي تفاقمت في ظل هذا العهد وهذه الحكومة، كانت ولا تزال أساس الانهيار الاقتصادي والمالي والاجتماعي، وبلوغ لبنان الهاوية".

ويرى الرؤساء أن هذا الوضع وما يحمله من انعكاسات وتداعيات سلبية خطيرة أصبح يستدعي من العهد والحكومة المبادرة فوراً إلى اتخاذ ما يلزم من أجل الإنقاذ الوطني بشئنا أشكاله. وينسى بيان رؤساء الوزراء السابقين عن توجههم لرفض المشاركة في المؤتمر المرتقب عُده في قصر بعبدا، في ظل حالة اليأس من إمكانية السلطة القائمة إخراج لبنان من أزمته.